ورقة عمل مقدمة من

المجلس القومي للمرأة

ورشة عمل مبادرة دعم حقوق وحريات المرأة المصرية

"التحرش الجنسي بين القانون والمواجهة الاجتماعية"

يوم الاثنين الموافق ٢٠١٣/٤/١

السيدات والسادة...

إن لقاءنا اليوم لمناقشة قضية التحرش ضد النساء والفتيات، يأتي متأخراً عما قام به المجلس القومي للمرأة منذ إنشاءه عام ٢٠٠٠ حتى الآن من أنشطة في هذا المجال؛ تنوعت ما بين دراسات وأبحاث ولقاءات مع السادة المسئولين بالدولة المجتمع المدني وأخيراً وضع مقترح لقانون لمكافحة العنف ضد المرأة.

إن قضية التحرش ضد النساء والفتيات لابد أن ينظر إليها في إطار أوسع وأشمل لمفهوم العنف الموجه ضد المرأة، وفي إطار ضرورة كفالة وضمان حرية المرأة كحق من الحقوق الأساسية للإنسان.

واسمحوا لي في البداية أن استعرض مع سيادتكم بعض الأنشطة والبرامج التي نفذها المجلس ضمن استراتيجيه وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ومناهضة التحرش الجنسي على وجه الخصوص. وطبقاً لاختصاصات المجلس التي تنص على مسؤوليته في اقتراح السياسات العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة، واقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بالمرأة، وإجراء الدراسات والبحوث وتنظيم برامج التدريب والتوعية بدور المرأة وحقوقها وواجباتها وغيرها.

أولاً: جهود المجلس القومي للمرأة في مجال مكافحة ومنع العنف ضد المرأة (التحرش) قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

بدأ المجلس منذ إنشاءه عام ٢٠٠٠، بجهود حثيثة مع العديد من الجهات المعنية لمواجهة العنف ضد النساء في مصر على مستوى المحافظات، تضمنت هذه الجهود ما يلي:

- **أولاً**: إنشاء مكاتب تلقي شكاوى المرأة بالمحافظات وتوفير خط ساخن للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأي صورة من صور العنف ومنها التحرش، ومساعدتهن على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

- **ثانياً**: المشاركة في تنفيذ مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة"، بهدف الحد من العنف ضد النساء والفتيات من خلال النهوض بمستوى أداء الخدمات المناصرة لضحايا العنف من النساء. وهو مشروع بدأ عام ٢٠٠٤ واستغرق تنفيذه خمس سنوات انتهت عام ٢٠٠٩.

حيث قدم المشروع منح للمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة لتنفيذ مبادرات تطوير خدمات الدعم والحماية للمرأة المعنفة أو المعرضة للعنف، وتفعيل آليات التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من خلال مبادرات مجتمعية لتشكيل وعي المجتمع نحو دفع هذا الضرر عن طرف من أطراف المجتمع. كما تم توفير دعم فني لعدد من المنظمات في إطار العمل بمراكز الاستماع والمشورة ومراكز الدعم القانوني داخل المنظمات.

وفي إطار هذا المشروع قام المجلس بإجراء دراسة بحثية لمشكلة العنف عام ٢٠٠٧ وتم الانتهاء منها في إبريل ٢٠٠٩، وتناولت الدراسة أبعاد متنوعة لهذا الموضوع أخذت في الاعتبار الدراسات والخبرات السابقة وعمل المسوح الميدانية في المجالات المختلفة، قدمت من خلالها بالتحديد بيانات وإحصاءات حول نسب انتشار العنف وأشكاله، والمحيط الذي يمارس فيه وأسبابه، وتداعياته على النساء، وردود الأفعال الناتجة عنه. كما تناولت الدراسة الإطار القانوني والتنفيذي والخدمات المقدمة لضحايا العنف من دعم وأنشطة دفاعية ووقائية، وتحليل مقاربة الإعلام للعنف ضد النساء. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات تقود نتائجها إلى تدخلات مكثفة ومنسقة يدخل في إطارها إستراتيجية قومية للحد من العنف ضد المرأة تستهدف صالح المجتمع بأسره.

- **ثالثاً**: عام ٢٠١٠ انتهى المجلس من وضع إطار عمل لإستراتيجية وطنية لمناهضة العنف والتخطيط للأنشطة المستقبلية المرتبطة بها، وقد شارك في إعدادها العديد من الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من القائمين على تقديم الدعم والخدمات للمرأة المعنفة. وتهتم الإستراتيجية بالاحتياجات الواقعية للمجتمع المصري وتعكس التنوع بين ثقافات المناطق الجغرافية داخل مصر واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

حددت الإستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية :

١- تعزيز القوانين واللوائح لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة
٢- حماية ودعم النساء المعنفات وأسرهن.
٣- منع كافة أشكال العنف من خلال التوعية والتعليم.

وطبقاً للإستراتيجية يقوم المجلس القومي للمرأة بدور تنسيقي ودعم التكامل بين المشروعات من خلال تلخيص، وتحليل، والإبلاغ عن البيانات والاتجاهات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في مصر بشكل منتظم. والتنسيق بين السلطات والمنظمات المعنية بعملية جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عما يلزم منها والتأكد من أن السياسات والاستراتيجيات تعكس البيانات والإحصاءات المتاحة، دعم فرق الاستجابة المجتمعية التي تقدم الخدمات للحالات المعنفة، وإجراء متابعة مستمرة ورصد وتقييم إجراءات التنفيذ.

- **رابعاً**: ظل المجلس القومي للمرأة يطالب على مدار ثلاث سنوات بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات ومنها ضرورة إضافة نص عقابي على جريمة وأفعال التحرش ، وبناء عليه أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١ ، والخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بتغليظ العقوبات على جرائم التحرش بجميع أشكاله بما في ذلك التحرش بالوسائل الإلكترونية .

ثانياً: جهود المجلس القومي للمرأة بعد إعادة تشكيله

حدد المجلس القومي للمرأة بناء على اختصاصاته **خطة عمل** أقرها السيد رئيس مجلس الوزراء في ١٦ مارس ٢٠١٢، على أن يتم تنفيذها بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية بالدولة ومن خلال فروع المجلس بالمحافظات.
وقام المجلس بتنفيذ العديد من الأنشطة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة وخاصة التحرش الجنسي للنساء والفتيات.

أولاً: لقاءات مع السيد رئيس الوزراء

- تم لقاء الدكتور/ هشام قنديل رئيس الوزراء في أكتوبر الماضي ٢٠١٢، حيث بحث الجانبان النقاط التالية:

- سبل التعاون مع المجلس.

- وسائل التصدي لظاهرة التحرش والحد منها خلال فترة الأعياد
- الدور الذي يمكن أن يقوم به المجلس والحكومة للمشاركة في صيانة وحماية كرامة المرأة المصرية وإنسانيتها من المساس
- العمل على إيجاد حلول فعلية على المدى القريب وعلى المدى البعيد لحصر الظاهرة والحد من انتشارها

وقد وأكد رئيس الوزراء دعمه الكامل ومساندته لجهود المجلس وللحملة المكثفة التي يقودها للتصدي لظاهرة التحرش، معرباً عن استعداده للتعاون مع المجلس ومع جميع المؤسسات المعنية في الدولة لمواجهة هذه الظاهرة.

- تم عقد اللقاء الثاني مع السيد رئيس الوزراء في فبراير ٢٠١٣، وبحضور السادة وزيرة الشئون الاجتماعية، وكلاً من رئيس ومدير كلية الشرطة، وأمين عام مجلس الوزراء، ومسئولين من وزارة الإعلام ومركز البحوث الاجتماعية والجنائية. حيث بحث الحضور النقاط التالية:

- مدى انتشار ظاهرة التحرش والاغتصاب منذ فترة في مصر.
- الخروج بتوصيات من الجهات الرسمية بمصر، ومقترح بكيفية دعم رئاسة الوزراء لهذه الجهات.
- العمل على زيادة الوعي بقضايا المرأة وتمكينها وحمايتها ومراجعة التشريعات الخاصة بها.

وطالبت السفيرة/ مرفت تلاوى رئيس المجلس بالعمل على تنفيذ ما يلي:

١. أن يتم تقديم مقترح قانون لمكافحة العنف ضد المرأة وليس التحرش فقط ويكون بلائحة تنفيذية قوية.
٢. دعم وزارة الداخلية في مجال الأمن وإدارة الآداب بالوزارة، بالإضافة إلى وجود ضابطات بالأقسام.
٣. دعم وزارة الشئون الاجتماعية لان لديها أجهزة تصل إلى الفئات المهمشة والفقيرة ولكن ليس لها إمكانيات مادية لتحقق أهدافها.

ثانياً: لقاءات مع السادة وزراء الداخلية

- تم عقد لقاء مع السيد اللواء/ وزير الداخلية في ٤ أكتوبر ٢٠١٢، وعد فيه بأن تتخذ الوزارة خطوات تنفيذية حول برامج التدخل والوقاية لظاهرة التحرش بالنساء والفتيات في الأماكن العامة والمواصلات على النحو التالي:

- تسيير دوريات أمنية بكافة المدن والشوارع وتكثيف الخدمات الأمنية بالشوارع الهامة وأماكن التجمعات والمولات التجارية وأمام دور السينما والشواطئ والميادين الرئيسية في أوقات الذروة وأثناء المناسبات والأعياد للحد من جرائم الطريق ومن بينها التحرش الجنسي بالإناث.
- ستقوم الوزارة بدراسة تغطية كافة الشوارع والميادين الهامة بكاميرات مراقبة تليفزيونية لالتقاط صور وربطها بالدوريات الأمنية لرصد ما يخل بالأمن العام وتحديد مرتكبي الوقائع الجنائية للتحرك السريع لضبطهم ومن بين ذلك حالات التحرش الجنسي.
- تنظم الوزارة دورات تدريبية وتوعية مستمرة حول معايير حقوق الإنسان وحسن معاملة الجمهور للعاملين بالوزارة من ضباط وأفراد وعاملين مدنيين ، بالإضافة إلى تعيين ضابطات متخصصات بإدارات حماية الآداب ورعاية الأحداث وشرطة السياحة والآثار للمشاركة في فحص الوقائع المتعلقة بالسيدات لتوفير مناخ نفسي مناسب أثناء الإبلاغ والمناقشة، كما أن هناك باحثات اجتماعيات بقطاع حقوق الإنسان.

- تم عقد اللقاء الثاني مع السيد اللواء/ وزير الداخلية في فبراير ٢٠١٣، حيث تم الاتفاق على ما يلي:
  - تتولى وزارة الداخلية توفير معلومات وإحصاءات وتقارير من وزارة الداخلية حول جرائم العنف وإجراءات الوزارة لمكافحة التحرش والعنف ضد المرأة، بهدف تقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة CSW لدعم موقف مصر.
  - يتعاون المجلس القومي للمرأة مع المجتمع المدني لتوعية المجتمع خاصة أهالي الفتيات ضحايا العنف والاغتصاب حول ضرورة استمرارهم في الإجراءات اللازمة للحصول على حقهم، نظراً لتنازل عدد كبير منهم عن هذا الحق من منطلق العادات والتقاليد والحفاظ على سمعة الفتاة، مما يمنع وزارة الداخلية من استكمال الإجراءات ومعاقبة الجناة.

ثالثاً : المجلس يتعاون مع الوزارات المعنية لمواجهة ظاهرة التحرش

- نظم المجلس جلسات استماع مع السادة ممثلي وزارات (العدل، والداخلية ،والتربية والتعليم، والأوقاف) وممثلي الأزهر والكنيسة، وكذلك عدد من الخبراء، وممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وبعض الرموز الإعلامية. خرج عنها التوصيات التالية:
  - وضع تعريف محدد وواضح للتحرش الجنسي بهدف اقتراح قانون لطرحه ومناقشته في الدورة البرلمانية القادمة.
  - إعادة النظر في منظومة القيم بالمناهج التعليمية بحيث تتضمن مفهوم الحرية الشخصية وحرية الآخر.
  - تكثيف الأنشطة والجهود الثقافية المجاورة للعملية التعليمية الموجهة للشباب من خلال مراكز الشباب والأندية الرياضية وقصور الثقافة.
  - إطلاق حملة إعلامية للتصدي للتحرش وحث الأجهزة الإعلامية على تكثيف الإنتاج الدرامي والسينمائي الذي يظهر سلبيات الظاهرة.
- خاطب المجلس السيد رئيس مجلس الوزراء لاطلاعه على نتائج اللقاءات مع الوزارات المعنية، وطلب توجيهات سيادته في متابعة الجهات المعنية بهذا الشأن.
- خاطب المجلس وزارات (الداخلية، الأوقاف، الإعلام) بالخطوات التنفيذية المطلوبة من كل جهة للتصدي لظاهرة التحرش خاصة خلال فترات الأعياد.

رابعاً: استطلاع رأى ١٣٥٠٠ المرأة حول ظاهرة العنف والتحرش

- نظم المجلس على مستوى الفروع بالمحافظات (٢٧ محافظة) استطلاع رأي مبدئي حول الظاهرة لتحليل أبعاد مشكلة العنف والتعرف على أسبابه وأشكاله وآثاره على المرأة والمجتمع وسبل القضاء عليه. وقد غطى الاستطلاع ما يقرب من ١٣٥٠٠ فتاة وسيدة على مستوى الجمهورية، من بين الشريحة العمرية ١٥ حتى ٥٠ سنة، وشمل الاستطلاع عدداً من الرائدات الريفيات، وبعض عضوات الجمعيات الأهلية، والعاملات بالجامعات، والمراكز البحثية، وأساتذة الجامعة، وعدد من الشخصيات العامة.

- أظهرت نتيجة الاستبيان أن حوالي ٨٥% من السيدات يعتبرن ظاهرة التحرش الجنسي من أولويات القضايا والمشكلات التي تعاني منها المرأة المصرية وتأمل أن يهتم بها المجلس بصورة أكبر. وفيما يخص التحرش

الجنسي فإن ٨٢% من النساء محل البحث تعرضن لتحرش لفظي أو جسدي في الشوارع والمواصلات، وترى ٩٥% من النساء أن غياب الأخلاق هو السبب الرئيسي للعنف المجتمعي، ويليه غياب الوجود الأمني، وترى حوالي ٩١% أن طريقة زي المرأة أو سيرها في الشارع ليست السبب وراء هذه الظاهرة.

خامساً: ٢٧ مؤتمر في يوم واحد بجميع المحافظات "نحو حياة آمنة للمرأة المصرية" (١٩ نوفمبر ٢٠١٢)

نظمت فروع المجلس بالمحافظات يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١٢، سبعة وعشرين مؤتمراً تحت مسمى "نحو حياة آمنة للمرأة المصرية" تهدف إلى التوعية بضرورة تغيير السلوك المجتمعي والموروثات الثقافية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة، وخطورة وأبعاد العنف المجتمعي وآثاره السلبية على المرأة والأسرة والمجتمع وجهود المؤسسات الحكومية والمدنية في مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها. وقد عرضت خلال هذه المؤتمرات نتائج الاستبيان، كما نوقشت الرؤية النفسية والقانونية والدينية لظاهرة العنف وأسباب العنف الأسري وسبل مناهضة العنف في المدارس، وخرجت بمجموعة من التوصيات الهامة جاري متابعتها وتحديد خطوات تنفيذها.

سادساً : مؤتمر "نحو حياة آمنة للمرأة المصرية "بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة : (٢٥ نوفمبر ٢٠١٢)

- عقد المجلس مؤتمراً موسعاً تحت شعار "نحو حياة آمنة للمرأة المصرية " تزامناً مع اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ،وتم المؤتمر بالتعاون مع ممثلي عدة منظمات دولية تعمل في مصر منها مركز الأمم المتحدة للإعلام ،وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ،ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للسكان ،ومنظمة الصحة العالمية ،كما شارك في المؤتمر المجلس القومي للطفولة والأمومة ،وممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية بالقضية، والخبراء والمتخصصين ،ولفيف من الإعلاميين .
- تضمن المؤتمر عرضاً لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه المجلس القومي للمرأة مع ٥٠٠ سيدة بكل محافظة، كما تضمن عرضا لجهود منظمات

المجتمع المدني لمواجهة العنف ضد المرأة والفتاة ، بالإضافة إلى عرض شهادات وقصص نجاح في مجال تمكين المرأة والفتيات.

- شهد توزيع جوائز المبادرات الإعلامية على الإعلاميين الذين تبنوا قضية العنف ضد المرأة وأبرزوها في أعمالهم، وعرضاً لفيلم تسجيلي عن "المرأة المصرية وحقوقها الدستورية "

سابعاً: الجهود الإعلامية للمجلس للتصدى لظاهرة التحرش

- قام المجلس بحملة إعلامية امتدت على مدار ١٠ أيام بدأت قبل عيد الأضحى الماضي عن قضية التحرش وشملت الصحافة والتليفزيون والإذاعة، وكذلك بث تنويهات وشعارات وجمل قصيرة لزيادة وعي الفتاة للتصدي لهذه الجريمة.

- أصدر المجلس كتيبين حول العنف ضد المرأة وآخر عن التحرش باللغتين العربية والانجليزية، متضمن كلاً منهما تعريفاً بالظاهرة ودوافعها، والمساءلة القانونية لمرتكبها، والرؤية الدينية ودور المؤسسات في معالجة الظاهرة، وكذلك معلومات للضحايا حول كيفية الإبلاغ والجهات التي يمكن الاستعانة بها والخدمات المقدمة للضحايا.

ثامناً: إعلان المجلس عن حملة لجمع مليون توقيع من المصريات نساءً وفتيات لمناهضة العنف ضدهن.

- أعلن المجلس عن إطلاق حملة لجمع مليون توقيع من السيدات لتأكيد مساندتهنّ لجهود المجلس للتصدي للعنف والتحرش ضد نساء وفتيات مصر في الشارع والمواصلات ،والوصول لمجتمع آمن للمرأة المصرية، على أن يتم جمع توقيعات طالبات الجامعات المصرية، والسيدات بالمحافظات عبر فروع المجلس، وقطارات المترو، وجهات العمل، ومؤسسي حركات مناهضة التحرش في مصر، وأندية الروتارى والأنرويل ، والأندية، والأماكن العامة. والتواصل مع ايميل الحملة:ncw@ncwegypt.com

تاسعاً : موقف المجلس من الإعتداء على المتظاهرات:

- أصدر المجلس بيان إدانة لجميع أنواع العنف والانتهاكات التي تعرضت لها المظاهرات السلمية في جميع ميادين مصر، خاصة ما تناقلته وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية من معلومات تشير إلى وجود حالات تحرش واغتصاب بالفتيات أثناء مشاركتهن في المظاهرات.
- أكد على أن تلك السلوكيات المشينة لا يمكن أن يرتكبها الثوار الشرفاء، مشيرا إلى أن هناك جهات غير معلومة تقوم بارتكاب تلك الأفعال النكراء بصورة منظمة لإبعاد السيدات وإقصائهنّ عن المشاركة في الحياة العامة ،وحرمانهنّ من حقهنّ في التظاهر السلمي .
- تضامن المجلس قضائياً مع ضحايا التحرش والاغتصاب أثناء المظاهرات.
- عقد المجلس لقاء مع الفتيات المتعرضات للتحرش خلال المظاهرات الأخيرة للتعرف على ما يمكن تقديمه لهن من دعم نفسي وقانوني.
- عقد المجلس لقاء مع مجموعة من الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات للمعنفات لتحديد سبل التعاون لخدمة الفتيات والنساء المتعرضات للتحرش.
- ناشد جميع السيدات والفتيات اللائي تعرضنّ لأي من أنواع العنف والانتهاكات أثناء مشاركتهنّ في المظاهرات، بسرعة التواصل مع المجلس لبحث ما يمكن تقديمه من دعم نفسي وقانوني.
- عقد المجلس لقاء مع الفتيات المتعرضات للتحرش خلال المظاهرات الأخيرة للتعرف على ما يمكن تقديمه لهن من دعم نفسي وقانوني.
- عقد المجلس لقاء مع مجموعة من الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات للمعنفات لتحديد سبل التعاون لخدمة الفتيات والنساء المتعرضات للتحرش.
- أهاب المجلس بجميع أجهزة الدولة المعنية (النيابة العامة ووزارة الداخلية) بفتح تحقيق فوري في حالة ثبوتها وتقديم الجناة للمحاكمة العاجلة، وإمداد المجلس بأي معلومات تتوافر لهذه الجهات حتى يتمكن المجلس من تقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي للضحايا.
- أكد المجلس عن متابعته لحظة بلحظة مع النائب العام ووزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني أي بلاغات قدمت لديهم لتوثيق أي حالات عنف ضد المرأة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة حيالها.
- أدان انتهاك حقوق المرأة والإنسان التي ظهرت بالمشاهد المؤلمة التي بثتها إحدى القنوات الفضائية ،واتضح من خلالها احتجاز فتاة داخل سيارة للأمن

المركزي، وسحلها وجرها من شعرها أثناء دفعها من السيارة أمام قصر الاتحادية.

أخيراً : وضع مقترح قانون للعنف ضد المرأة :

- قام أعضاء اللجنة التشريعية بالمجلس وبالتعاون مع وزارة العدل، وممثلين من المجتمع المدني والمتخصصون والخبراء، بصياغة مقترح قانون لمكافحة العنف ضد المرأة يتضمن كل أشكال العنف بما في ذلك التحرش الجنسي بالمرأة، وقد تم تقديمه للسيد رئيس مجلس الوزراء لمراجعته من قبل وزارة العدل وعرضه على المجلس التشريعي لإقراره.

وشكراً ،،